أندريه درزنين*

كيف يقرأ الإسرائيليون ويفهمون حق العودة؟ وجهات نظر أكاديمية

حق العودة- وهم معسكر السلام الإسرائيلي

انبثقت في المجال الإسرائيلي – الفلسطيني خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية ثلاث مبادرات سلمية، وظفت في كل مبادرة منها جهود وطاقات نظرية وتنظيمية ومالية كبيرة. وقد بدت كل مبادرة من هذه المبادرات بمثابة نافذة لتحقيق حلم السلام.

المبادرة الأولى كانت للرئيس الأميركي (السابق) بيل كلينتون الذي دعا، في تموز من العام ٢٠٠٠، إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى إجراء مفاوضات جوهرية حثيثة في كامب ديفيد.

المبادرة الثانية، وهي مبادرة محلية أكثر تواضعاً، تمثلت في وثيقة نسيبة – أيالون «خطة الهدف» التي بادر بها رئيس جهاز مخابرات «الشاباك» السابق عامي أيالون ومسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية د. سري نسيبة. أما الثالثة فتمثلت في «مبادرة جنيف» وهي ثمرة جهود مشتركة لناشطين صهيونيين من معسكر السلام الإسرائيلي وعدد من الشخصيات الفلسطينية، وقد جرى إطلاق هذه المبادرة في أجواء احتفالية طنانة في البلاد والخارج بمباركة وتأييد دعاة سلام في الحاضر والماضي من مختلف أنحاء العالم.

هذه المبادرات الثلاث لم يكتب لها النجاح، حيث نسفت الأولى، فيما لم تتمكن المبادرتان الأخريان من الإقلاع، إذ تلاشى الاهتمام الشعبي بهما خلال فترة قصيرة.

لماذا فشلت هذه المبادرات الثلاث الواحدة تلو الأخرى؟ وما الذي يمكن للإنسان في إسرائيل أن يستخلصه من ذلك، إذا كان يرغب حقاً في استخلاص العبر؟

بعد فشل مبادرة كلينتون راح كل فريق من الفرقاء يلقي بالتبعة على الآخر. ورغم عدم وجود صيغة متفق عليها حول ما حدث، إلاّ أن

* مثقف وكاتب ومتخصص في علم النفس

تقارير المشاركين في المفاوضات تتيح تشخيص عاملين من عوامل الفشل، لا خلاف حولهما: عدم اتفاق الأطراف (أو الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني) حول حجم الإنسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية، والمواقف المتناقضة إزاء مسألة حق العودة. ففيما يتعلق بالانسحاب، طرح الفلسطينيون خطة سلام ترتكز إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وإخلاء المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي الفلسطينية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للشطر الشرقي من القدس وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

الإسرائيليون رفضوا من جهتهم الانسحاب إلى حدود ٦٧ لكنهم اقترحوا انسحاباً سخياً أكثر مما اقترحوه في الماضي ووافقوا على إخلاء جزء كبير من المستوطنات، بيد أنهم أصروا من جانب آخر على إبقاء كتل استيطانية كبيرة تحت سيادة إسرائيلية، ورفضوا فكرة نقل السيادة في القدس الشرقية إلى الفلسطينيين مقترحين كبديل أفكاراً مختلفة تدعو لإقامة سلطة مشتركة في الأماكن المقدسة بالمدينة.

شكل الاقرار المتبادل والمؤلم، بالهوة القائمة بين مواقف الطرفين في هذه المسألة عاملاً مهماً (وإن لم يكن الوحيد) في دهورة المفاوضات نحو الفشل الذريع.

كان الخلاف بين الطرفين حقيقياً ومستعصياً. لكن وفي الوقت الذي كان فيه متسع للنقاش والمساومة في مسائل الانسحاب والحدود والمستوطنات، حسبما رأى الإسرائيليون (وحتى الفلسطينيون)، فقد ظهرت في مسألة المطالبة بالاعتراف بحق العودة هوة سحيقة بين الطرفين لا يمكن جسرها أو تذليلها، إذ اعتبر الفلسطينيون أن هذا الموضوع غير قابل للمساومة، فيما رفض الإسرائيليون الأمر جملة وتفصيلاً.

وبحسب وجهة نظر الجانب الفلسطيني، كما عبروا عنها مراراً وتكراراً، فإن حق العودة يشمل حق لاجئي النكبة (١٩٤٨) بالعودة الى ديارهم داخل دولة اسرائيل، وان يعيدوا فوقها، او بالقرب منها، بناء حياتهم الفردية والجماعية وسط العيش بسلام مع جيرانهم، والاقرار بحق (اللاجئين) الذين لا يستطيعون العودة الى اراضيهم وبيوتهم في الحصول على تعويضات واقعية عن املاكهم المتروكة وان من حق كل لاجئ، سواء في حال عودته او عدم عودته، الحصول على تعويض عن عوائد الممتلكات المتروكة على مر السنوات.

من ناحية الوفد الفلسطيني كان الموقف الصلب في هذا الموضوع موقفاً بدهياً، اذ مثل الوفد في كامب ديفيد شعباً ٧٥ في المائة من ابنائه او اكثر – حوالي ٥ ,٥ مليون نسمة – هم من اللاجئين وذريتهم القاطنين خارج حدود دولة اسرائيل، ويتمسك الكثيرون منهم (لا يمكن معرفة كم بالضبط) بحقهم في العودة الى وطنهم. ومن هنا فإن رفض اسرائيل لحق العودة يتنافى مع تطلعهم الأساسي ومع مصلحتهم الوجودية والاقتصادية ومفهوم العدل الذي يتمسكون به منذ اكثر من خمسين عاماً.

هذا الموقف الاسرائيلي لا يتيح تلقائياً تلبية الرغبة الاسرائيلية العميقة في انهاء الصراع والتوصل الى تسوية ومصالحة تاريخية بين الفلسطينيين ويهود اسرائيل.

من الجهة الاخرى فعلى طاولة المفاوضات في كامب ديفيد وطابا، اعتبر الوفد الاسرائيلي ان اتاحة الامكانية لعودة اللاجئين الى داخل اسرائيل تساوي الانتحار القومي.

شكل الاقرار المتبادل والمؤلم، بالهوة القائمة بين مواقف الطرفين في هذه المسألة عاملاً مهماً (وإن لم يكن الوحيد) في دهورة المفاوضات نحو الفشل الذريع. هذا ما اوضحه تماماً متحدثون اسرائيليون وفلسطينيون شاركوا في المحادثات او كانوا شهوداً عليها، لكنه كان هناك في اسرائيل من سعى الى تمويه وطمس هذا الموضوع الجوهري، وكان هؤلاء بالذات من متحدثي معسكر السلام الاسرائيلي الذين اخذوا فور اتضاح حقيقة الفشل الدراماتيكي للمفاوضات، يروجون بقوة الادعاء القائل بأن المشكلة التي واجهتها المفاوضات لا تتعلق مطلقاً بمسألة حق العودة، وانما هي نابعة من رفض الجانب الاسرائيلي للانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة واقامة سيادة فلسطينية كاملة عليها.

لقد كانت هناك مصلحة جلية لمتحدثي معسكر السلام الاسرائيلي في تمويه واخفاء الحقيقة، وسنعود للحديث عن هذا الموضوع في مكان آخر. لكن، وبغية حثّ الخطى نحو الوقوف على ارضية واقعية صلبة، فإنه يجدر بنا، رغم تأخرنا في ذلك، التذكير بأشياء منسية ووضع الامور في نصابها الصحيح بمساعدة عدة اقتباسات توضيحية لأحاديث وتصريحات وردت على لسان كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية تؤكد الاهمية التي اولوها للموقف الذي طرحوه في كامب ديفيد (وبعد ذلك في طابا) من مسألة اللاجئين.

عقب عودته من كامب ديفيد، صرح (الرئيس الفلسطيني) ياسر عرفات في خطاب امام جمهور فلسطيني في رام الله في اواخر تموز

«عودة اللاجئين مقدسة، وقدسيتها في قلوبنا لا تقل عن منزلة الاماكن المقدسة. نحن نتطلع اولاً وقبل كل شيء لحق عودة شعبنا في لبنان، نظراً لمعاناتهم ومن منطلق ما ندين به للشعب اللبناني ووقفته الى جانبنا في السراء والضراء وتلاحمه معنا في القتال واثناء الحصار على بيروت».

٢٠٠٠، قائلاً: «عودة اللاجئين مقدسة، وقدسيتها في قلوبنا لا تقل عن منزلة الاماكن المقدسة. نحن نتطلع اولاً وقبل كل شيء لحق عودة شعبنا في لبنان، نظراً لمعاناتهم ومن منطلق ما ندين به للشعب اللبناني ووقفته الى جانبنا في السراء والضراء وتلاحمه معنا في القتال واثناء الحصار على بيروت».

وزير التخطيط والتعاون الدولي، نبيل شعث، شرح ما حدث في كامب ديفيد في مقال نشره في تلك الأيام في صحيفة «الايام» الفلسطينية (تموز ٢٠٠٠) حيث كتب يقول: «نحن في مرحلة استعادة الحقوق التي سلبت منا في العامين ١٩٦٧ و ١٩٤٨، على الاقل فيما يتعلق بحقوق اللاجئين. هذه الحقوق اعادتنا في كامب ديفيد الى «النكبة»، الى حقوقنا الناتجة عن النكبة وليس عن احتلال العام ١٩٦٧».

وذكر شعث في مقاله بإعلان ابا ايبان بأن اسرائيل قبلت قراري (الامم المتحدة) ١٨١ و ١٩٤ والتزمت بتنفيذهما بالكامل كشرط لقبولها عضوا في الامم المتحدة وقال شعث: «لقد طالبنا بأن تتحمل اسرائيل المسؤولية الاخلاقية والقانونية والسياسية عن طرد اللاجئين. فالاقرار بالمسؤولية هو الذي يؤدي الى الحل» واكد شعث ان الوفد الفلسطيني المفاوض رفض وضع اية قيود على حجم تجسيد حق العودة، مشيرا الى ان «الجانب الاسرائيلي تعهد بتنفيذ قرار ١٩٤ بشرط ان يتم الامر في نطاق اتفاق يشمل عدداً قليلاً من اللاجئين، ولكننا رفضنا هذا الاشتراط».

من جهته اكد محمود عباس «ابو مازن» (وهو لاجئ من مدينة صفد)، امين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس الوزراء السابق في السلطة الفلسطينية، اكد على اقوال شعث في مقال نشره في صحيفة «الأيام» بعد ثلاثة ايام من نشر مقال شعث، حيث كتب يقول: «ان الوفد الفلسطيني رفض وضع قيود على عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة، حتى لو اقترحوا علينا (عودة) ثلاثة ملايين فلسطيني.. ذلك لأننا اردنا اعترافهم بالمبدأ اولاً وبعد ذلك يمكن التوصل الى اتفاق حول جدول زمني لعودتهم (اي اللاجئين) او تعويض من لا يرغب بالعودة».

وكان «ابو مازن» قد تناول مراراً هذا الموضوع، ففي تشرين الثاني العام ٢٠٠٠ اوضح «ابو مازن» في مقال حول المفاوضات في كامب ديفيد نشره في صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن: «لم يكن موضوع اللاجئين اقل اهمية من موضوع القدس ولعله من حيث النتائج كان اكثر اهمية وصعوبة. لقد واجهنا وسنواجه في المستقبل معارضة شديدة من جانب الحكومة الاسرائيلية، ذلك لأن الامر يعني في المحصلة تغيير الطابع الديمغرافي (لاسرائيل) الذي يسعى الاسرائيليون للمحافظة عليه... ولا بد من الاشارة في هذا الصدد، وهذا ما اوضحناه للاسرائيليين، ان حق العودة يعني العودة الى اسرائيل وليس الى الدولة الفلسطينية، ذلك لأن اراضي السلطة الفلسطينية، التي ستصبح في المستقبل دولة فلسطينية، لم تشكل عاملاً في طرد اللاجئين، وانما شكلت «مأوى» لهم ... لذلك فإننا وعندما نتحدث عن حق العودة، انما نتحدث عن عودة اللاجئين الى اسرائيل لأنها هي التي قامت بطردهم والاستيلاء على ممتلكاتهم...».

عضوة المجلس التشريعي الفلسطيني حنان عشراوي اكدت من جانبها على المبدأ الذي يستند اليه موقف ابو مازن، حين حددت بوضوح في مقال نشرته في صحيفة «الايام» الفلسطينية (كانون الاول ٢٠٠٠) «ان حقيقة كون المشروع الصهيوني يتطلب اغلبية يهودية لا تبرر التنازل عن الحق المشروع (للاجئين) بالعودة والتعويض».

والسؤال هل هناك حديث اوضح من هذا الحديث؟ ثم ما الذي دعا المتحدثين باسم معسكر السلام الاسرائيلي الى تكبد مشقة طمس

لقد اتضح في كامب ديفيد ان وقف الاعمال العدائية، من وجهة نظر الفلسطينيين، واقامة سلام على الأساس المذكور، هو امر ممكن بالتأكيد لكنه منوط بتغيير طابع دولة اسرائيل وصبغتها لتتحول من دولة يهودية تستند الى اغلبية يهودية كبيرة ومستقرة (٨٠٪ يهود مقابل ٢٠٪ «أقليات») الى دولة ذات سمات ثنائية القومية يكون اليهود والفلسطينيون فيها المجموعتين القوميتين المهيمنتين.

وتمويه الحقيقة؟

الاجابة تكمن في المجال الداخلي الاسرائيلي. فالفشل الذريع للمحادثات في كامب ديفيد وطابا ولّد تغييراً سريعاً في الوعي الاسرائيلي. هذا الفشل جعل الفلسطينيين يظهرون في وعي اليهود في اسرائيل كعدو لدود لا يقبل المساومة وبالتالي لا سبيل للتوصل معه الى سلام حقيقي.

ولم يأت ذلك عبثاً، فالاصرار الفلسطيني على الاعتراف بحق العودة كمكون جوهري في اقامة السلام بين للكثيرين ان الاستعداد للتوصل الى سلام على اساس «دولتين.. تعترف احداهما بالأخرى» لا يعبر من ناحية الشريك الفلسطيني عن القبول او التسليم بالنتائج الديموغرافية المأساوية لحرب العام ١٩٤٨ والمتمثلة بتفريغ البلاد من قاطنيها العرب. لقد اتضح في كامب ديفيد ان وقف الاعمال العدائية، من وجهة نظر الفلسطينيين، واقامة سلام على الأساس المذكور، هو امر ممكن بالتأكيد لكنه منوط بتغيير طابع دولة اسرائيل وصبغتها لتتحول من دولة يهودية تستند الى اغلبية يهودية كبيرة ومستقرة (٨٠٪ يهود مقابل ٢٠٪ «أقليات») الى دولة ذات سمات ثنائية القومية يكون اليهود والفلسطينيون فيها المجموعتين القوميتين المهيمنتين.

لقد اعتبر السياق الذي نشأ عقب التطهير العرقي في العام ١٩٤٨ في الوعي الاسرائيلي على مدى عشرات السنين كسياق طبيعي ضروري للوجود (الكياني) اليهودي ومن هنا اعتبر تغيير هذا الواقع بمثابة وصفة لهدم وتقويض كل ما اعتاد اليهود الاسرائيليون على رؤيته كأساس حيوي لوجودهم. عندما اتضح في اسرائيل، في ضوء انهيار المفاوضات في كامب ديفيد، ان الادعاء القديم لليمين الاسرائيلي بـ «انهم لا يريدون غزة ورام الله فقط، بل يريدون يافا وحيفا ايضاً»، لم يكن ادعاءً عارياً عن الصحة وانما تأكيداً لمطلب فلسطيني حقيقي بالعودة الى الوطن، عندئذ اصبح جميع اليهود في اسرائيل تقريباً فريسة سهلة لدعاية اليمين وتحولوا الى جمهور مجند، حتى وان بدون رغبة او حماس، في اطار معسكر تكتل قومي جديد بزعامة ارئيل شارون.

المعسكر السياسي الذي تلقى الصدمة الأشد عقب فشل كامب ديفيد كان معسكر السلام الاسرائيلي وذلك لسبب واضح وبسيط وهو ان هذا المعسكر الذي نادى منذ عشرات السنين بالصيغة القديمة المعروفة «دولتان لشعبين»، ووظف كل جهوده وطاقاته في محاولات لاقناع الرأي العام في اسرائيل ان هناك فرصة سانحة ووشيكة لاقامة سلام اسرائيلي – فلسطيني على اساس حدود الهدنة من العام ١٩٤٩. «سانحة ووشيكة»، هكذا قال الناطقون باسم معسكر السلام، لأن الفلسطينيين موافقون على ذلك!

مثل هذا السلام، اردف هؤلاء المتحدثون، من شأنه ان يخلق واقعاً جديداً متوازنا تتعايش فيه بسلام وجنباً الى جنب دولة عربية فلسطينية ودولة اسرائيلية مركزية تواصل المحافظة بلا منازع على طابعها كدولة قومية يهودية، ويقول المتحدثون باسم معسكر السلام ان «الفلسطينيين يدركون ان العودة ليست واقعية، وهذا ما يقولونه لنا في الاحاديث المغلقة»، ويضيف هؤلاء «في اللحظة الحاسمة فإن الفلسطينيين كأناس واقعيين سيوافقون على تسوية مشكلة اللاجئين عن طريق تقديم تعويضات بهذا القدر او ذاك وعن طريق اطلاق مشروع واسع لتوطين اللاجئين في تجمعات جديدة في اطار دولتهم الجديدة» واردف متحدثو معسكر السلام محاولين اغراء مستمعيهم: في مستقبل يعمه السلام ستتمكن دولة اسرائيل المتحررة من الكتلة البشرية المرعبة لملايين العرب القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة من المحافظة دون صعوبة على اغلبية يهودية مستقرة في حدود العام ١٩٦٧، وعلى هذا

الأساس ستقيم (الدولة الاسرائيلية) هيمنة سياسية وثقافية يهودية في المجالات الهامة لحياة الجمهور باعتبار ذلك امراً طبيعياً بل وبدهياً حتى من وجهة نظر مواطنيها العرب الذين ستحفظ حقوقهم كأقلية. وطبقاً لرؤية معسكر السلام فإن قيام دولة فلسطين من شأنه ان يضع حداً للصراع القومي ويحول اسرائيل اخيراً الى دولة قومية يهودية شرعية في نظر محيطها.

ففي مستقبل من السلام سيمكن لدولة اسرائيل، التي ستغدو متجانسة ومشروعة اكثر من اي وقت مضى، ان تتفرغ لتحقيق الاهداف الاساسية القديمة والمهملة التي سعى يهود اسرائيل اليها، كتعزيز التماسك والتكاتف الداخلي وبناء اقتصاد مزدهر يكرس كل جهوده لزيادة الانتاج والارتقاء بمستوى المعيشة، وتوسيع ملموس للخدمات المقدمة للمواطنين في مجالات التعليم والصحة والرفاه، وتحويل اسرائيل الى مكان مغر ليهود الشتات وزيادة الهجرة وتعزيز مناعة وحيوية المجتمع اليهودي في اسرائيل.

غير ان فشل كامب ديفيد حطم، في نظر الكثيرين، هذه الصورة المتفائلة. فقد تبددت بسرعة القوة الاساسية الرافعة للشعار النضالي القديم «دولتان لشعبين»، وانهار دفعة واحدة «قصر الأحلام» «الذي شيده المتحدثون باسم معسكر السلام الاسرائيلي بجهد ومثابرة شاقين على مر سنوات طوال. نشطاء ومناصرون كثيرون «غادروا» المعسكر يساورهم الشعور بأنهم خدعوا وضللوا، بوعي او دون وعي. كان طعم الهزيمة قاسياً ومريراً.. وفي مثل هذه الظروف الصعبة، هل ثمة شيء طبيعي اكثر من التنكر، ولو مؤقتاً، للحقيقة؟ او محاولة طمس الوضوح الصارخ الذي انتصبت فيه الحقيقة شاخصة امام الانظار؟

لقد كانت هناك، لدى المكابرين الذين تشبثوا بالمعسكر مصلحة نفسية، وجودية وسياسية جلية في ان يثبتوا لذاتهم ولسواهم بأنهم لم يخطئوا ولم يغالطوا احداً. لذلك، راحوا، متشبثين بحلمهم المتبدد، يبذلون جل جهودهم في سعي حثيث للبحث عن حلفاء فلسطينيين يمدوا لهم يد العون والمساعدة في استعادة ثقة الجمهور (الاسرائيلي) بالوصفة السحرية المتهاوية. هذه الجهود تمخضت عن نتيجتين بائستين: مبادرة «أيالون – نسيبة» و «مبادرة جنيف».

الأساس المشترك الجوهري الذي يجمع بين هاتين المبادرتين يتجلى للعيان، ويتمثل في الاعلان الصريح او الضمني من جانب الشركاء الفلسطينيون عن استعدادهم للتنازل عن «حق العودة» الى داخل دولة اسرائيل. بمعنى احياء الفكرة بشأن امكانية اقامة سلام يستند الى وجود دولتين قوميتين، فلسطينية ويهودية، جنباً الى جنب.

وقد رافق الاعلان الدراماتيكي، المغطى اعلامياً كما يجب، لهاتين المبادرتين سيل من «الشروحات» المسبقة الممهدة، كما لو ان فشل كامب ديفيد لم يكن سوى حدث مؤسف، ناتج عن ظروف عسيرة، وميول او اهواء شخصية ضارة لهذا الزعيم او ذاك لم يجر كبحها في الوقت المناسب، وما الى ذلك من تخريجات. مبادرة ايالون – نسيبة التي جري تسويقها بين مواطني اسرائيل اليهود في نطاق حملة دعائية واسعة وقوية، سعت الى اقناع الجمهور بأن قطاعاً عريضاً من الجمهور الفلسطيني، من ابناء جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، الذين اخذت اسماءهم تتراكم بسرعة في البريد الالكتروني لأصحاب المبادرة، يقترح على الاسرائيليين سلاماً «ديلوكس»، سلام بدون لاجئين، وان الفلسطينيين، هكذا قيل، مستعدون للتوقيع، وكأن الرذاذ لن يلبث ان يتحول الى سيل عرمرم.. ولم لا، فالدكتور سري نسيبة بما يتمتع به من شخصية محبوبة و «مهضومة» تبعث على الثقة والاطمئنان، هو اول الغيث..

ففي مستقبل من السلام سيمكن لدولة اسرائيل، التي ستغدو متجانسة ومشروعة اكثر من اي وقت مضى، ان تتفرغ لتحقيق الاهداف الاساسية القديمة والمهملة التي سعى يهود اسرائيل اليها

بيد ان هذه المبادرة سرعان ما تعثرت، بعدما واجهت رفضاً بالاجماع من جانب الشعب الفلسطيني وزعمائه.وقد عبر عن ذلك ياسر عرفات ببساطة ووضوح، عندما صرح في سياق مقابلة نشرتها صحيفة «الحياة» في تشرين الاول ٢٠٠٢، بعد ثلاثة اشهر من نشر وثيقة ايالون – نسيبة رداً على سؤال بأن «مسؤول ملف القدس، سري نسيبة، وقع مع جهات يسارية اسرائيلية على وثيقة تفاهمات تنطوي على الغاء حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم وبيوتهم؟» بقوله (اي عرفات): «لا يمكن لأحد ان يلغي حق العودة. هناك قرار ١٩٤. لقد قلت لهم (اي الاسرائيليين) ذلك بشكل رسمي في (نطاق) الاتفاقيات الموقعة بيننا وبينهم. قلت ذلك ايضاً لشارون ونتنياهو في واي ريفر».

وقد حذا الآخرون حذو عرفات في هذا الموقف، حيث قال الجمهور الفلسطيني «لا» واضحة وصريحة لـ «ايالون» و «نسيبة» على حد سواء.

وعليه فقد وجد اصحاب المبادرة انفسهم بسرعة في موقف عجيب وكأنهم تنازلوا عن شيء لا يعود لهم، وقطعوا وعوداً لا يستطيعون

الوفاء بها. ولما اخفقوا في جمع كمية مثيرة للاهتمام من تواقيع التأييد الفلسطينية، فقد الاسرائيليون الاهتمام بهذه المبادرة التي احتضرت تلقائياً.

لكن «معسكر السلام» رفض مجدداً التنازل او التراجع، بل بدأ ناشطوه، المستغرقون في احلامهم، بتوليف وطبخ «مبادرة جنيف»، وهي صيغة محسنة وموسعة لمبادرة ايالون – نسيبة. اصحاب المبادرة الجديدة بثوا عبر وسائل الاعلام كافة الرسالة الاساسية التي انطوت عليها المبادرة السابقة – سلام بدون لاجئين – والتي ارتدت لديهم (اي «الرسالة») حللا شرعية مفصلة، ودرجة لا يستهان بها من الغموض المتعمد. وقد كان الهدف من هذا الغموض التسهيل على الشركاء الفلسطينيين في مهمة تسويق المبادرة بين ابناء شعبهم.

شعر القائمون (من الجانب الاسرائيلي) على مبادرة جنيف بالثقة والاطمئنان في ضوء شراكتهم مع الوزير الفلسطيني السابق، ياسر عبد ربه، وعدد آخر من الشخصيات الفلسطينية المعروفة، وبذلك فقد كانت نقطة انطلاقهم افضل من نقطة انطلاق عامي ايالون الذي اعتمد على سري نسيبة وحده. ففي هذه المرة، هكذا أملوا، سيتحول رذاذ الوجهاء العرب حقاً إلى تيار شعبي واسع.

فقبل نشر الصيغة الرسمية وقبل اقامة مراسم الاعلان الاحتفالية الفخمة في سويسرا، راح المشاركون الفلسطينيون في صياغة الإتفاق يراوغون ويتحدثون بلسان مزدوج فيما يتعلق باستعدادهم المزعوم للتنازل عن حق العودة الى اسرائيل.

لكن أمل هؤلاء خاب أيضاً. فهم لم يخفقوا فقط في استقطاب أي زعيم سياسي فلسطيني مهم إلى جانبهم.. على العكس، فقبل نشر الصيغة الرسمية وقبل اقامة مراسم الاعلان الاحتفالية الفخمة في سويسرا، راح المشاركون الفلسطينيون في صياغة الإتفاق يراوغون ويتحدثون بلسان مزدوج فيما يتعلق باستعدادهم المزعوم للتنازل عن حق العودة الى اسرائيل.

قدورة فارس، عضو المجلس التشريعي، وجد نفسه، أثناء مقابلة مع التلفزيون الفلسطيني (تشرين الاول ٢٠٠٣) يتصبب عرقاً وهو يحاول عبثاً المزاوجة بين صيغ وكليشهات يدرك كل من خبرها بانها لا تستوي او تنسجم مطلقاً فيما بينها.. حيث قال بأن «قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و١٩٤ شكلا مبادئ موجهة للتفاهمات التي توصلنا اليها، هذا أولاً. ثانياً، حاولنا استنباط أفكار ايجابية ممكنة من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها في كامب ديفيد وطابا ووثيقة بيلين – أبو مازن ووثيقة كلينتون بحيث تتواءم مع (قراري الأمم المتحدة) ٢٤٢ و١٩٤ ومع مبدأ مقايضة الأرض بالسلام».

جمال زقوت، عضو المكتب السياسي للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وهو أحد المشاركين في مبادرة جنيف، وجد نفسه أيضاً، كحال سابقه، ينفي ويراوغ، حيث كتب في مقال نشرته صحيفة «الحياة الجديدة» الفلسطينية (في ٣٠ تشرين الاول ٢٠٠٣): «بناء على ذلك فان ادعاءات ومزاعم بعض الجهات القائلة بأن الوثيقة تنطوي على تنازلات عن حق العودة هي ادعاءات غير موضوعية ولا تستند الى معرفة وقراءة دقيقة للنص. لعلها تظهر (ان اصحاب هذا الادعاء) سقطوا في شرك تصريحات عدد من الشخصيات الاسرائيلية التي سعت الى تسهيل نشر وتوزيع الوثيقة في اسرائيل عبر تكرار هذا الادعاء (القائل بأن الوثيقة تتضمن تنازلاً عن حق العودة). ليس هناك من إدعى أو يدعي أن الوثيقة تؤمن بشكل مباشر بداية عودة جماعية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، ولكنها أيضاً (الوثيقة) لا تتنازل عن هذا الحق.. انها تؤكد اعتراف الجانب الاسرائيلي بان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومبادرة السلام العربية من آذار ٢٠٠٢، هي الأساس القانوني والسياسي لاحقاق حقوق اللاجئين... كما وتؤكد وثيقة جنيف على ان قرار ١٩٤ هو جزء لا يتجزأ من شروط الحل (حل مشكلة اللاجئين) وانه يشكل أساساً لأي إتفاق».

وعلى هذا المنوال يمضي زقوت ليصل الى تفسير عار عن الصحة للبند السابع – بند اللاجئين– المصاغ في اتفاق جنيف بالذات بشكل واضح لا لبس فيه. وبحسب زقوت فان الامكانيات الخمس المطروحة في البند السابع لحل مشكلة اللاجئين (والتي تشمل او تتحدث عن كل شيء ما عدا العودة الحرة لمناطق دولة اسرائيل – أ. درزنين) لا تلبي متطلبات القرار ١٩٤ ولا تعبر عن كامل حقوق اللاجئين، وانما هي فقط «جزء من الحل» على حد قوله. ووفقاً لتفسير زقوت، فان قرار ١٩٤ الذي يتمسك به له معنى أوسع مما أُعطي له بشكل صريح في الاتفاق (اتفاق جنيف). أي أن زقوت يفعل شيئاً ويقول عكسه، او كما يقال «كلام المتحدث يلغي توقيع يده»، والنتيجة أن زقوت، تراجع في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٣ عن موافقته على التنازل عن حق العودة.

ياسر عبد ربه سرعان ما وجد نفسه في وضع مشابه. ففي ندوة نظمها «نادي الصحافة في دبي»، في كانون الاول ٢٠٠٣ (كما اوردت ذلك صحيفة «الايام» الفلسطينية كانون الاول ٢٠٠٣) نفى «عبد ربه»

ايضاً الادعاء بأن وثيقة جنيف تتضمن تنازلاً عن حق العودة. وأكد عبد ربه بالذات على ان «وثيقة جنيف هي اول وثيقة مشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين يشكل فيها القرار ١٩٤ أساساً لحل قضية اللاجئين». وللأسف الشديد ان عبد ربه يشوه الحقيقة بادعائه انه ووفقاً للبند السابع فان احد الخيارات التي ستتاح للاجئ يتمثل في «العودة الى اسرائيل بموجب شروط وقيود معينة اساسها او فحواها ان تستوعب اسرائيل نفس العدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين ستستوعبهم دول ثالثة». جوهر التشويه هنا هو في طمس الحق الكامل وغير المشروط الذي تعطيه صيغة الاتفاق (وثيقة جنيف) لاسرائيل في شأن تحديد من وكم من اللاجئين سيعود الى مناطقها. وبكلمات بسيطة، فان عبد ربه أيضاً تراجع بسرعة، أمام الرأي العام العربي عن التنازل الذي قيل انه وافق عليه.

ما الذي دعا اذاً فارس وزقوت وعبد ربه وغيرهم الى المساهمة في صياغة واطلاق مبادرة جنيف؟

من جهته أوضح عبد ربه ذلك في مقابلة صحافية معه حيث قال ان الدافع الرئيسي تمثل في رغبتهم الشديدة في كسر واختراق اسوار التنكر التي ظهرت لدى الجمهور الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين عقب فشل كامب ديفيد. ووفقاً لما صرح به عبد ربه فان «وثيقة جنيف هي وسيلة مقاومة سياسية لخطط شارون... علينا ان ننظر للوظيفة والمساهمة السياسية للوثيقة وليس التعاطي معها كما لو كانت اتفاقاً حول تسوية قابلة للتنفيذ الفوري، ذلك لأن الوثيقة تشكل نموذجاً لحل يمكن تبنيه عندما تجري مفاوضات رسمية».

بعبارة أخرى فان عبد ربه يكشف لنا ان الامر كان من وجهة نظر الشركاء الفلسطينيين مجرد خطوة تكتيكية تهدف الى استئناف الاتصالات مع الجمهور اليهودي وليس تنازلاً استراتيجياً عن حقوق ومبادئ وطنية.

لقد سعى المهندسون الاسرائيليون لمبادرة جنيف التي خلقت انطباعاً بان السلطة الفلسطينية تبدي تأييداً وقبولاً للمبادرة، وهو ما عبّر عنه حسب قولهم حضور جبريل الرجوب، مستشار عرفات للأمن القومي، لمراسم الاعلان عن المبادرة في سويسرا، وبذلك فقد ضلل هؤلاء الجمهور الاسرائيلي.

في مقابلة مع صحيفة «الشرق الاوسط» في مطلع كانون الاول ٢٠٠٣ اوضح الرجوب موقفه قائلاً ان التأييد والمؤازرة الفلسطينية لمعسكر السلام الاسرائيلي مرهونة باعترافه بحق الفلسطينيين في اقامة دولة وبتعبير هذا المعسكر عن معارضته للاحتلال والاغلاق والحصار. وأردف الرجوب مبيناً ان القيادة الفلسطينية معنية جداً بمواصلة الحوار مع معسكر السلام الاسرائيلي وبالعمل من أجل تقويته وتفعيل دوره. وكان عرفات قد بارك جهود معسكر السلام الاسرائيلي ادراكاً منه للظروف الصعبة التي يواجهها. غير ان الرجوب أكد في المقابلة قائلاً ان «الرئيس لم يوافق أبداً على الوثيقة (وثيقة جنيف)، وهو بالتالي لم يعتمدها. فأولاً، الوثيقة ليست وثيقة رسمية. ثانياً، لم تطرح هذه الوثيقة أبداً على الرئيس (عرفات) ولم يطلب أحد منه إبداء موقفه إزاء هذه الوثيقة..» واكد الرجوب من جهته ايضاً ان الحديث يدور عن خطوة تكتيكية لا تنطوي على أي تنازل عن مبادئ.

ولم يتأخر الرد الفلسطيني الرسمي الحاد على مبادرة جنيف. فقيادة السلطة الفلسطينية والشخصيات الاعتبارية والاحزاب والمنظمات أعلنت كلها دون استثناء «رفضها التنازل عن حق العودة المنصوص عليه في وثيقة جنيف».

لقد بدأت القضية الفلسطينية باللاجئين ولن تُحل الاّ بعودتهم الى بيوتهم

في كانون الاول ٢٠٠٣، وجه عبد الله الحوراني، رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني، رسالة خطية الى جميع المشاركين في صياغة وثيقة جنيف اكد فيها ان هؤلاء لا يمثلون سوى أنفسهم.

كذلك أكد المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة في كانون الاول ٢٠٠٣ على «حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وحقهم بالتعويض عن معاناتهم الطويلة وعن ممتلكاتهم في نطاق قرار ١٩٤ والمواثيق الدولية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة» («الحياة الجديدة» كانون الاول ٢٠٠٣).

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني رفيق النتشة أدلى خلال مؤتمر عقد في غزة حول حق اللاجئين بالعودة (كانون الاول ٢٠٠٣) بتصريحات حادة قال فيها: «لقد بدأت القضية الفلسطينية باللاجئين ولن تُحل الاّ بعودتهم الى بيوتهم. لن نسمح لأحد بالتخلي عن حقوق شعبنا.. واهم من يظن ان باستطاعته اقامة سلام على حساب حقوقنا الوطنية. واذا كانت مبادرة جنيف أو اية مبادرات أخرى ستأتي على حساب هذه الحقوق فلتذهب كلها الى الجحيم... واذا لم تؤد اتفاقات السلام الى استعادة حقوقنا فان المقاومة والنضال هما البديل المتاح

وعلى صعيد الجناح الديني، فقد اصدر الشيخ عكرمة صبري، مفتي القدس والاراضي الفلسطينية، والمعروف بعلاقته الوثيقة بالسلطة الفلسطينية، فتوى دينية في مطلع كانون الاول ٢٠٠٣ تُحرمُ على اللاجئين الفلسطينيين الحصول على تعويضات مقابل التنازل عن حق العودة «ذلك لأن الأرض الفلسطينية ليست بضاعة تباع وتشترى وانما هي وقف اسلامي باركه الله وقدسه

لنا لاستعادتها» (صحيفة «القدس» كانون الاول ٢٠٠٣).

وعلى هذا المنوال صرح صخر حبش، عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» (مقابلة مع صحيفة «القدس» كانون الاول ٢٠٠٣): «وثيقة جنيف تنطوي على تنازل عن حق العودة. ليس للذين وقعوا عليها اية صلاحية للقيام بذلك... انا أؤمن بضرورة العمل في الساحة الاسرائيلية واقناع المجتمع الاسرائيلي برغبتنا في احلال السلام ولكن ليس على حساب حقوقنا». وخلال مهرجان في رام الله قال صخر حبش كممثل للقوى الوطنية والاسلامية ان الحركة دعت قادتها الى عدم التوجه الى جنيف لحضور مراسم اعلان المبادرة، وطالب حبش بمحاسبة كل من خرج على هذا القرار الوطني.

هاني الحسن، المستشار السياسي للرئيس عرفات، عبر عن موقف مماثل اثناء زيارته لمخيم «الرشيدية» للاجئين في جنوب لبنان، بقوله: «اللجنة المركزية (لحركة فتح) لا تعترف باتفاق جنيف... نحن متمسكون بحق العودة... السلطة لن تتخلى عن حق العودة الذي أقره مجلس الأمن الدولي في قرار ١٩٤» (صحيفة «النهار» اللبنانية، كانون الاول ٢٠٠٣).

وعلى صعيد الجناح الديني، فقد اصدر الشيخ عكرمة صبري، مفتي القدس والاراضي الفلسطينية، والمعروف بعلاقته الوثيقة بالسلطة الفلسطينية، فتوى دينية في مطلع كانون الاول ٢٠٠٣ تُحرمُ على اللاجئين الفلسطينيين الحصول على تعويضات مقابل التنازل عن حق العودة «ذلك لأن الأرض الفلسطينية ليست بضاعة تباع وتشترى وانما هي وقف اسلامي باركه الله وقدسه» (صحيفة «الحياة الجديدة» كانون الاول ٢٠٠٣).

وفي ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٣ أصدرت مجموعة كبيرة من المنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية في قطاع غزة بياناً للرأي العام حمل لهجة تحريضية «.... لقد ألحق التوقيع على «تفاهمات جنيف» ضرراً فادحاً بالاجماع الوطني الفلسطيني... نحن نعلن هنا رفضنا. لتفاهمات جنيف جملة وتفصيلا، سواء من حيث العملية التي أدت إليها أو من حيث جوهرها ومحتواها، وذلك لنتائجها المُضرَّة بالاجماع الوطني..، إن الاجماع الوطني، المتمثل بحق العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، ليس موضوعاً قابلاً للتفسير والتأويل. فهذه أهداف يتعين على الجميع العمل بكدٍّ وإخلاص من أجل تحقيقها. تلك هي الرغبة الأخيرة والوصية التي تركها الشهداء، وهي أيضاً مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. ان حق العودة حق مقدس، لا يمكن لأحد أن يساوم عليه. إنه حق فردي وجماعي منصوص عليه في القانون الدولي (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤) وقد التزمت دولة إسرائيل بتطبيقه كشرط لقبولها عضواً في منظمة الأمم المتحدة».

هذا البيان وقع عليه ما لا يقل عن عشرين منظمة مهنية وجماهيرية مهمة، من بينها نقابات المهندسين والأطباء والمرضين وأعضاء نقابة المهن الطبية والصيادلة والمعلمين والمحامين والصحافيين ونقابات العمال ومدققو الحسابات والكتاب والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واتحاد خريجي الجامعات.

حركة «فتح»، كبرى الحركات السياسية الفلسطينية، أصدرت في الأول من كانون الأول ٢٠٠٣ بيانا شاملاً ومنمقاً ينتقد بشدة مشاركة عناصر من النخبة الفلسطينية في المبادرتين المذكورتين وأمثالهما، طالما أن هذه المشاركة «تعرض للخطر وحدة وصمود الشعب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي يشكل جوهر القضية الفلسطينية». وتابعت الحركة في بيانها «من منطلق إقرارنا بأن حق العودة هو أساس الإجماع الفلسطيني وجوهر النضال الفلسطيني

ومبرر النضال الثوري الراهن وحلم ثلثي الشعب الفلسطيني، فإننا نرفض بشدة جميع المبادرات والاتفاقيات والتفاهمات، الرسمية وغير الرسمية، بما فيها بيلين–ابو مازن، نسيبة–أيلون، اتفاق جنيف وسواها، والتي تمس بهذا الحق المقدس. إننا نرى في مثل هذه المبادرات والاتفاقيات تجسيداً لتوجه خطير يحول الإجماع الوطني الفلسطيني إلى تذكرة دخول رخيصة لأغراض تفاوضية».

جدير بالإشارة أنه ووفقاً لوجهة نظر أعضاء التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة الفلسطينية، فإن التشبث بحق العودة لا يتناقض مع خيارهم بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل كهدف إستراتيجي (منذ إتفاق أوسلو) أو الإعتراف التاريخي بدولة إسرائيل. وبحسب منطقهم هذا فإن الإعتراف بحق العودة لا يشكل عائقاً أمام السلام بل هو شرط ضروري لتحقيقه.

فلا يمكن، هكذا يؤكدون مراراً، إقامة سلام دون تحقيق أو تلبية المصلحة الأساسية لثلثي الشعب الفلسطيني.. فالسير في مثل هذا الطريق لا يشكل فقط وصفة لتكريس الظلم التاريخي، وإنما هو محكوم بالفشل أيضاً. أما الشروط لإقامة سلام مستقر فهي، من وجهة نظرهم، لم تتغير منذ مدريد وأوسلو، وتتمثل في: تفكيك المستوطنات وانسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧، إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب دولة إسرائيل، تسوية قضية اللاجئين عبر اعتراف إسرائيل بحقهم في العودة أو التعويض عن ممتلكاتهم وعوائدها وذلك إستناداً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨.

يلاحظ كل من يطالع أو يصغي لأقوال الناطقين باسم المؤسسة الرسمية الفلسطينية منذ فترة أوسلو وحتى الآن أن هذه الصيغة تتكرر دون إستثناء تقريباً في آلاف المقالات والتصريحات والقرارات الصادرة عنهم.

وقد يقول قائل إن الأمر لا يعدو كونه، رغم كل شيء، مجرد إصرار للمزايدة أو موقفاً لغرض المساومة؟ أو ربما مشكلة مؤقتة، وعقبة يمكن بقليل من النوايا الحسنة إزالتها من الطريق في المستقبل المنظور؟

الإعتراف بحق العودة كشرط لإقامة السلام الاسرائيلي–الفلسطيني. نظرة إلى الماضي وإطلالة على المستقبل

عندما يتم الحديث عن لاجئي فلسطين، من هم الذين يتناولهم الحديث؟ وكم عددهم؟

خلافاً للمعطيات والأرقام المبهمة التي يقدمها نشطاء سلام مختلفون في إسرائيل، فإن جمهور اللاجئين الفلسطينيين وأبناءهم وأحفادهم الذين يعيشون خارج حدود الرابع من حزيران ٦٧، لا يستهان به على الإطلاق، فالحديث يدور عن حوالي ٥,٥ مليون نسمة، منهم قرابة ١,٦ مليون يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو ٣,٥ مليون في الدول العربية (وخاصة الأردن ولبنان وسوريا)، إضافة إلى حوالي ٤٣٠ ألف نسمة يقيمون في الولايات المتحدة ودول أخرى. (هذه الأرقام تعتمد على تقارير «الأونروا» ومعطيات دائرة الإحصاء التابعة للسلطة الفلسطينية حتى نهاية العام ٢٠٠١).

المطلب الفلسطيني بالاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم وبناء حياتهم فيه من جديد كأفراد متساوين في الحقوق، ظل يتردد دون توقف أو إنقطاع منذ بداية العام ١٩٤٨، حتى أنه سبق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر كانون الأول من العام المذكور، بعد أكثر من عام على إندلاع النزاع العسكري في البلاد. ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن لم تقترح أية هيئة فلسطينية ذات شأن، رسمية كانت أم معارضة، على اللاجئين التنازل عن حقهم هذا. ويتبدى ثبات الموقف الفلسطيني تجاه هذه المسألة بوضوح في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة منذ الدورة الأولى التي عقدت في القدس العام ١٩٦٤ وحتى الآن. في المؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية العام ٦٤، والذي انتخب خلاله المجلس الوطني الفلسطيني الأول، شكل حق عودة اللاجئين قضية مركزية بدهية. وقد أكدت قرارات المؤتمر التي انصبت على تعزيز وتعميق الوعي الفلسطيني ورسم الدعاية الفلسطينية، أكدت على وجوب إستبدال كلمة «اللاجئين» بـ«العائدين» في أي تصريح أو بيان وطني. كما تقرر العمل من أجل تعيين قيّم دولي على الممتلكات والأموال العربية في الجزء المحتل من فلسطين «لضمان عودة دخلها لأصحابها الشرعيين إلى أن يستعيد العرب وطنهم المغتصب». ورفضت

فإن التشبث بحق العودة لا يتناقض مع خيارهم بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل كهدف إستراتيجي (منذ إتفاق أوسلو) أو الإعتراف التاريخي بدولة إسرائيل. وبحسب منطقهم هذا فإن الإعتراف بحق العودة لا يشكل عائقاً أمام السلام بل هو شرط ضروري لتحقيقه.

جميع الأفكار الداعية إلى توطين وتجنيس اللاجئين في الأماكن التي يقيمون فيها مؤقتاً. كذلك رفضت فكرة الاعتراف باسرائيل بشكل مطلق.

لقد أُعتبرت العودة (عودة اللاجئين) من الناحية الاستراتيجية خطوة قابلة للتحقيق عقب التحرير المرتقب «للوطن السليب» بكامله، من أيدي القوات الصهيونية التي ستتحقق هزيمتها من خلال الضغط المتصاعد للكفاح الفلسطيني والعربي ضدها. وبحسب ما ورد في قرارات المؤتمر المذكور، فإن الشعب الفلسطيني سيقيم في وطنه، بعد عودة اللاجئين، النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتوافق وتطلعاته.

وقد عبر المجلس الوطني الفلسطيني خلال ذلك المؤتمر عن موقف مقلص جداً تجاه حقوق اليهود سكان فلسطين، ولم يُعترف بحق العودة في فلسطين العتيدة المحررة سوى لليهود الذين أقاموا فيها حتى العام ١٩٤٧، هم وأبناؤهم وأحفادهم، أي لأقلية فقط من مواطني اسرائيل اليهود في العام ١٩٦٤.

فقد جرى التعبير للمرة الأولى عن الإستعداد لاقامة كيان سياسي وطني في جزء من فلسطين، كمرحلة على طريق تحرير كامل فلسطين مستقبلاً

المؤتمر الرابع للمجلس الوطني الفلسطيني إلتأم في القاهرة في تموز ١٩٦٨، بعد مرور سنة على صدمة الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧. التقرير الرسمي الصادر عن المؤتمر تضمن وصفاً عاطفياً للظلم الكامن في إستمرار حالة اللجوء ولظروف الحياة الصعبة التي يقاسيها اللاجئون. في الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تمت بلورته في هذا المؤتمر، أُعتبر اللاجئون جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، لهم ارتباط طبيعي متين بوطنهم، وحق كامل في الكفاح من أجل تحريره والعودة الكاملة إليه. القرارات السياسية الصادرة عن إجتماع المجلس أكدت أن الثورة الفلسطينية تتميز عن غيرها من حركات التحرر الوطني من حيث أن هدفها الأساسي هو «إعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه» كشرط مسبق لبسط السيادة فوق تراب الوطن. واعتبرت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها مسؤولة عن استعادة الفلسطينيين لوطنهم وعودة اللاجئين وتجسيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في وطنه.

وناصب المؤتمر العداء لأي حل سياسي تسووي للقضية الفلسطينية، وأكد على وجوب تنظيم وتعبئة الصفوف على كل المستويات «بغية إحباط أية تسوية سياسية لقضية فلسطين». وأعتبر الميثاق الوطني الفلسطيني أن «الكفاح المسلح»، وليس المفاوضات أو التسوية، هو السبيل لتحرير فلسطين واعادة أبنائها إلى ديارهم.

أما الموقف تجاه حقوق اليهود في فلسطين فقد إزداد حدة وتطرفاً. وبحسب تفسير شائع للميثاق (الوطني الفلسطيني) فإن حق العودة إلى البلاد في المستقبل مكفول فقط لليهود الذين أقاموا في فلسطين حتى العام ١٩١٧، مع أبنائهم وأحفادهم..

الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عقدت في القاهرة في حزيران ١٩٧٤، وذلك في ظل نتائج حرب «يوم الغفران» ١٩٧٣. في هذه الدورة رفض المجلس قرار ٢٤٢ وأكد رفضه الاعتراف باسرائيل أو السلام معها كما رفض فكرة المحافظة على الحدود المعترفة والآمنة مع اسرائيل لكن على الرغم من ذلك فقد أحدث المشاركون في أعمال الدورة تحولاً دراماتيكياً على صعيد البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فبدلاً من فكرة «تحرير كامل فلسطين» كشرط مسبق لاقامة سيادة فلسطينية وحياة وطنية اعتمد المجلس الوطني «البرنامج السياسي المرحلي» الذي تضمن إستعداداً لإقامة سلطة وطنية مستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره من السيطرة الإسرائيلية. وبذلك فقد جرى التعبير للمرة الأولى عن الإستعداد لاقامة كيان سياسي وطني في جزء من فلسطين، كمرحلة على طريق تحرير كامل فلسطين مستقبلاً. هذا التحول كانت له أهمية عملية بعيدة الأثر، تتمثل في الإستعداد للتوصل إلى تسوية سياسية والتي تنطوي بطبيعتها على إستعداد للمساومة. في مواجهة أنصار التحول، المحسوبين على التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية، وقفت «جبهة الرفض».

وبالفعل فقد طرأت الكثير من التغيرات في هذا المؤتمر (الدورة ١٢ للمجلس الوطني)، لكن ما يهمنا هو إعارة الانتباه إلى أن الموقف من مسألة اللاجئين وحق العودة بقي على حالة، حيث عُبِّر عنه بكلمات صريحة: «لا يمكن إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة دون إعادة كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة...».

وفي مكان آخر ذكر «تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع لاقامة كيان فلسطيني يكون ثمنه... التنكر لحق العودة...».

بعد ١٤ عاماً، وفي ظل إندلاع الانتفاضة الأولى إلتأمت في العام ١٩٨٨ في الجزائر الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني لتحدث

وعوضاً عن النظرة التقليدية للكفاح المسلح كسبيل وحيد لتسوية قضية فلسطين، اكد «الاعلان» ان (الدولة الفلسطينية) تؤمن بضرورة تسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية، استناداً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها، وانها (الدولة) ترفض التهديد بالقوة اوالعنف والارهاب او اللجوء اليهما ضد امنها ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي او ضد امن وسلامة اية دولة اخرى..».

ثورة برنامجية هائلة.

ففي اعلان الاستقلال الفلسطيني الذي صدر في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨، تم الاقرار بمبدأ تقسيم البلاد الى دولتين، يهودية عربية، كما ورد في قرار التقسيم (١٨١) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتبرت القوانين الدولية والميثاق الاساسي للأمم المتحدة وقرارات الاخيرة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية بأنها المرجعية التي تعطي صفة الشرعية والنفاذ لحقوق الشعب الفلسطيني. كما اعلن ان دولة فلسطين بموجب اعلان الاستقلال الفلسطيني تعتبر نفسها «دولة محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي ستعمل جنباً الى جنب مع سائر الدول والشعوب من اجل اقامة سلام دائم ومستقر يستند الى اسس العدل واحترام الحقوق».

وعوضاً عن النظرة التقليدية للكفاح المسلح كسبيل وحيد لتسوية قضية فلسطين، اكد «الاعلان» ان (الدولة الفلسطينية) تؤمن بضرورة تسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية، استناداً لميثاق الامم المتحدة وقراراتها، وانها (الدولة) ترفض التهديد بالقوة اوالعنف والارهاب او اللجوء اليهما ضد امنها ووحدة اراضيها واستقلالها السياسي او ضد امن وسلامة اية دولة اخرى..».

حقاً ان الامر ينطوي على ثورة فكرية سياسية وعملية حقيقية، ولكن ليس في مسألة حق العودة. وبحسب ما ورد في وثيقة اعلان الاستقلال فإن الشعب الفلسطيني تميز بكونه «ظل متمسكاً، في قلب الوطن وعلى تخومه، في المنافي القريبة والبعيدة، بايمانه الراسخ والمتجذر بحقه في العودة وبقناعته الثابتة بحقه في الاستقلال». ويدين «الاعلان» الاحتلال الاسرائيلي باعتباره «انتهاكاً فظاً للمبادئ الشرعية ولميثاق الامم المتحدة وقراراتها التي تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وبضمنها حق العودة وحق تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة على تراب وطنه».

اي ان حق العودة مطروح على قدم المساواة مع الحقوق الوطنية الفلسطينية الاخرى كوحدة واحدة، كما جرى التأكيد بشكل واضح على ان نفاذ حق العودة ليس منوطاً او مرهوناً بمسألة ما اذا كانت حقوق اخرى قد استعيدت كلياً او جزئياً. ويسند تأكيد الاساس الشرعي للحقوق الفلسطينية كل حق من هذه الحقوق الى البنود ذات الصلة في القوانين الدولية وقرارات الامم المتحدة. وطبقاً لهذا التوجه فإن قرارات الامم المتحدة التي تعترف بحق العودة تقضي بأن الحل الصحيح والعادل لقضية اللاجئين يتمثل في اتاحة عودتهم.

في التحرك الذي افضى الى اتفاقيات اوسلو (اتفاق «اعلان المبادئ» ايلول ١٩٩٣) احدث التيار المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية تغييراً تاريخياً آخر في مواقفه، باعترافه الصريح بحق اسرائيل في الوجود وباعتباره للمصالحة والسلام هدفاً استراتيجياً للحركة الوطنية الفلسطينية.

غير ان المفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين سرعان ما بلغوا الهوة السحيقة التي لا يمكن تجاوزها بين مواقف الطرفين تجاه مسألة حق العودة، الامر الذي ادى الى ارجاء مناقشة طرق حل قضية اللاجئين الى مفاوضات التسوية الدائمة.

مع ذلك فقد جرى الاقرار والتأكيد على اولوية هذا الموضوع في نطاق التزام الاطراف ببحث هذه القضية وقضايا صعبة اخرى خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ بدء «الفترة الانتقالية».

في رسالته المرفقة بـ «اعلان المبادئ» (احدى رسالتي الاعتراف المتبادل) اعلن عرفات في نطاق الموقف الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي تبنت بموجبه السلام كخيار استراتيجي، ان «بنود الميثاق الفلسطيني التي تنكر حق اسرائيل بالوجود، ومواد الميثاق

التي لا تنسجم مع التعهدات التي تنص عليها هذه الرسالة، تصبح فاقدة لنفاذها العملي ولا تعود سارية المفعول. بناء على ذلك تلتزم منظمة التحرير الفلسطينية بدعوة المجلس الوطني الفلسطيني للمصادقة رسمياً على التعديلات اللازمة في الميثاق الفلسطيني».

وبالفعل فقد التأم «المجلس» لهذا الغرض في نيسان ١٩٩٦، وقرر تحت ضغوط اسرائيلية واميركية شديدة ادخال تعديلات على الميثاق بحيث لا يكون متناقضاً مع الموقف الفلسطيني الجديد الذي عبر عن نفسه في اتفاقيات اوسلو. بيد ان من يتأمل نص قرار المجلس الوطني المذكور يدرك ان الفلسطينيين رأوا ان من واجبهم الغاء بنود الميثاق الداعية لتدمير دولة اسرائيل، وهذا ما قاموا به فعلياً، الا انهم لم يتخلوا مطلقاً عن حق العودة، الذي ظل ذكره جزءاً أساسياً حتى في صيغة الميثاق المعدل.

وجاء في نص القرار ان المجلس الوطني الفلسطيني «اذ يعلن مجدداً عن رغبته في التوصل الى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، ومصالحة تاريخية بواسطة العملية السياسية المتفق عليها» ليعلن ان قراره بشأن التعديلات في الميثاق «يستند الى الشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة، بالقضية الفلسطينية، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالقدس واللاجئين والمستوطنات».

من هنا فإن كل من خبر النصوص الفلسطينية يدرك ان المطالبة بتطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ ظلت قائمة بعينها. واذا كان ثمة من تغيير فهو في اعتبار تطبيق حق العودة كجزء من فكرة تصحيح الظلم والمصالحة والتعايش بسلام وليس كجزء من خطة لاقتلاع اليهود من البلاد

من هنا فإن كل من خبر النصوص الفلسطينية يدرك ان المطالبة بتطبيق قرار الجمعية العامة ١٩٤ ظلت قائمة بعينها. واذا كان ثمة من تغيير فهو في اعتبار تطبيق حق العودة كجزء من فكرة تصحيح الظلم والمصالحة والتعايش بسلام وليس كجزء من خطة لاقتلاع اليهود من البلاد كما كانت عليه الحال في الستينيات.

خلال الثماني سنوات المنصرمة منذ قرار المجلس الوطني الفلسطيني في العام ١٩٩٦ لم يطرأ على الموقف الوطني الفلسطيني اي تغيير جوهري في مسألة حق العودة. على العكس، فتصريحات اعضاء المجلس الوطني وبيانات البرلمان (المجلس التشريعي) الفلسطيني ومواقف المنظمات المختلفة تدل كلها على الحفاظ على درجة عالية من الانسجام والثبات. وحتى لا اثقل على القراء سأطرح امثلة على الموضوع بالنسبة للسنوات الاخيرة، عبر استعراض تصريحات شخصية، عاطفية او انفعالية احياناً، صدرت عن فلسطينيين ذوي مناصب سياسية رفيعة ومتحدثين مخولين بالتعبير عن الموقف الوطني الفلسطيني.

في شباط ١٩٩٩ استعرض رئيس دائرة اللاجئين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اسعد عبد الرحمن، في مدينة رام الله، موقف المنظمة ازاء مسألة اللاجئين، موضحا انه ليس في وارد القيادة الفلسطينية اي تصور لحل قضية اللاجئين عدا عن تطبيق قرار مجلس الامن رقم ١٩٤ والذي يؤكد على حقهم بالعودة والتعويض. وعلى حد قوله فإن الجانب الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الاطراف حول موضوع اللاجئين (وهو محفل باشر عمله عقب توقيع اتفاقيات اوسلو) يكتفي بطرح سبل لتطبيق هذا القرار كـ «خيار وحيد نؤمن به.... نحن لسنا مستعدين ولو لمناقشة خيارات اخرى». (صحيفة «الحياة الجديدة» آذار ١٩٩٩).

في شهر كانون الثاني ٢٠٠٠ نشر مندوب فلسطين لدى الامم المتحدة ناصر القدوة مقالاً في صحيفة «القدس» المقدسية كتب فيه: «لقد سعى الجانب الاسرائيلي الى تكريس اكذوبة ان الصراع الاسرائيلي – العربي يدور حول الضفة الغربية، الامر الذي يتطلب حلاً يقوم على تسوية للنزاع على هذه المنطقة... ولكن هناك جوانب اخرى للصراع لا زالت تتطلب مناقشتها وتسويتها عن طريق المفاوضات، وهذه الجوانب مرتبطة بالصراع على فلسطين الانتدابية بأكملها. ومن هذه الجوانب موضوع حقوق اللاجئين الفلسطينيين. فالحديث يدور هنا عن اربعة ملايين لاجئ يمثلون اكبر واقدم مشكلة لاجئين في العالم. حل هذه المشكلة يجب ان يستند الى قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، الذي يقر بحق كل لاجئ في العودة الى وطنه وبيته او الحصول على تعويض ان لم يكن يرغب في العودة... بديهي ان هناك وقائع جديدة على الارض تضع قيوداً وعوائق، بيد ان المبادئ لا تتغير، وهي حقوق اللاجئين والمسؤولية الاسرائيلية القانونية والاخلاقية والعملية في هذا الخصوص». تقرير الهيئة القانونية في دائرة المفاوضات الفلسطينية، المنشور في صحيفة «الحياة» الصادرة في لندن (كانون الثاني ٢٠٠١) والذي ارفق بالرد الفلسطيني الرسمي على المقترحات التي قدمها الرئيس كلينتون لجسر الخلافات بين الطرفين (وهي المحاولة الاخيرة التي قام بها الرئيس الاميركي لانقاذ المفاوضات الثلاثية التي رعاها في كامب ديفيد)، اكد ببساطة ووضوح ان «جوهر حق العودة هو حرية الاختيار. اذ يجب اعطاء الفلسطينيين الحق في اختيار مكان سكنهم وبضمن ذلك العودة الى البيوت التي شردوا منها. ليس هناك

اية سابقة تاريخية تشير الى شعب تنازل عن حقه الأساسي بالعودة الى وطنه وديارة سواء طرد منها او هرب نتيجة الخوف. الشعب الفلسطيني لن يكون بالشعب الذي يصنع مثل هذه السابقة التاريخية. ان الاقرار بحق العودة ومنح اللاجئين حرية الاختيار يشكلان شرطاً مسبقاً لانهاء الصراع». طرح الاعتراف بحق العودة وتجسيد هذا الحق (في نطاق تفسير مبالغ به) كشرط لانهاء الصراع، جرى التعبير عنه بانفعال واضح من جانب عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، نبيل شعث، وذلك في مقابلة ادلى بها لصحيفة «الايام» الفلسطينية (في شباط ٢٠٠١) حول المفاوضات التي جرت في طابا بشأن قضية اللاجئين، حيث قال: «اود التنويه بأن ثمة بعض المخبولين الذين يعتقدون ان موضوع العودة هو مسألة عودة او تعويض، نظرا لأن القرار ١٩٤ اكد على وجوب اعادة اللاجئين المشردين الى بيوتهم وقراهم اذا ما قرروا العيش بسلام مع جيرانهم، او تقديم تعويضات لمن لا يرغب بالعودة.. ولكن هذا القرار كان ملائماً لسنة ١٩٤٨.

اليوم، وبعد مرور ٥٣ عاما، لم يعد بالامكان التحدث عن اختيار بين العودة والتعويض. انت اليوم تتحدث عن ٥٣ عاما من المعاناة وضياع حقوق وممتلكات على مر سنوات طوال ازدادت خلالها قيمة هذه الممتلكات بأكثر من مئة ضعف.. وعليه هناك اليوم حقان متداخلان: حق اللاجئين في العودة وحقهم بالتعويض.. لقد طالبنا منذ محادثات كامب ديفيد – وبالمناسبة لم نقم في طابا بتغيير ولو سطر واحد في ورقة الموقف التي عرضناها في كامب ديفيد – بتطبيق هذين الحقين، كما طالبنا بأن تتحمل اسرائيل مسؤولية ذلك.. نحن نطالب اولاً وقبل كل شيء بالتعويض عن المعاناة والعذاب وسرقة الموارد وعدم دفع الارباح المترتبة عليها، سواء أكان الأمر يتعلق بأراضٍ مسجلة من قبل لجنة الصلح الدولية او أراضٍ لم تسجل. كذلك فقد ادخلنا شرطاً يلزم اسرائيل بتسليمنا كافة الوثائق والمستندات المتعلقة بالعقارات والاملاك التي وضعتها تحت مسؤولية او وصاية ما يسمى «حارس املاك الغائبين». وطالبنا بايفاد لجنة دولية جديدة الى الوطن لتقدير حجم الخسائر والممتلكات وقيمتها وفق التقديرات الحالية وليس حسب قيمتها في العام ١٩٤٨. هذا جانب.. الجانب الآخر يتعلق بحق العودة. من الطبيعي ان نستهل ورقة موقفنا، التي سيتم نشرها في الوقت المناسب، بحق العودة،وبعد ذلك فقط سنتحدث عن التعويض. وفي هذا الخصوص نحن نصر على الحق المطلق لجميع اللاجئين بالعودة، وعلى آلية واضحة لتجسيد هذا الحق. يجب ان يكون واضحاً ان من يتفاوض انما يتفاوض على كل حقوقه بلا استثناء او تخلٍ عن اي منها... لن يكون هناك اتفاق نهائي قبل حصولنا على جميع حقوقنا».

شعث، الذي رحب بالاستعداد الاسرائيلي خلال محادثات طابا بالاعتراف مبدئيا (وليس عمليا) بقرار ١٩٤، لم يألُ جهداً في سبيل التأكيد ان الجانب الفلسطيني لا يكتفي بذلك، وان المهم هو انشاء آلية او آليات التنفيذ العملي المفصل والدقيق لحق العودة، حيث اضاف قائلاً: «هم (اي الاسرائيليون) يقولون: حل عادل لمشكلة اللاجئين من كل جوانبها حسب القرارات الدولية وفي مقدمتها القرار ١٩٤. هذه هي المرة الاولى التي يتحقق فيها هذا الاقرار. ولكن حتى اشعر بالاطمئنان لا بد من وجود آلية للتنفيذ. وعلى سبيل المثال: ما الذي يتعين على اللاجئ عمله من اجل العودة؟ كيف يمكن لي ضمان ذلك؟ واذا عاد اللاجئ كيف نضمن استعادته لبيته؟ وكيف نضمن قدرته على اعادة عائلته؟ هل ستعود العائلة اوالحامولة بأكملها، وكيف؟ نحن نبحث هذه التفاصيل من اجل التأكد من تنفيذها».

اليوم، وبعد مرور ٥٣ عاما، لم يعد بالامكان التحدث عن اختيار بين العودة والتعويض. انت اليوم تتحدث عن ٥٣ عاما من المعاناة وضياع حقوق وممتلكات على مر سنوات طوال ازدادت خلالها قيمة هذه الممتلكات بأكثر من مئة ضعف

حتى بعد مرور عامين على ذلك، ورغم التعيينات الوظيفية الجديدة في السلطة الفلسطينية، فإن شيئا على هذا الصعيد لم يتغير او يتبدل. ففي صحيفة «هآرتس» (١٢/٣١/ ٢٠٠٢) اورد الصحافي عكيبا الدار اقتباسات من مقابلة ادلى بها رئيس الوزراء الفلسطيني ابومازن: «فحول سؤال بشأن مدى صحة التقدير بأنه كان (اي ابو مازن) على وشك التوصل لاتفاق مع (رئيس الوزراء الاسرائيلي) ارئيل شارون اوضح ابو مازن قائلا انه لن يكون الشخص الذي سيقترح على اسرائيل دولة فلسطينية بالمزاد.. واضاف ان الصفقة الوحيدة الممكنة بين اسرائيل والفلسطينيين كانت ولا زالت اعادة كامل الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية واعتراف اسرائيل بمسؤوليتها عن مشكلة اللاجئين وتأمين حق العودة، وذلك مقابل السلام. واردف: هذه الصفقة لا تختلف قيد انملة عما يمكن لاسرائيل الحصول عليه من عرفات منذ مؤتمر كامب ديفيد العام ٢٠٠٠».

مواقف مماثلة يجري التعبير عنها دون توقف منذ اتفاقيات اوسلو، سواء على لسان سائر اعضاء القيادة الفلسطينية أو على لسان

الشخصيات العامة والفصائل المختلفة وحتى على لسان رجل الشارع وذلك في كل مناسبة او مقابلة مع وسائل الاعلام الالكترونية والمقروءة، ولعل كل من يتابع ويشاهد ويصغي، يدرك ذلك جيداً. وأنا لا أدعي هنا أنه لم تحدث في الخطاب الفلسطيني إزاء مسألة حق العودة أية تغييرات على مدى عشرات السنين المنصرمة. إلى ذلك لا بدّ من الإشارة إلى وجود أصوات تسمع بين الفينة والأخرى على لسان مفكرين سياسيين وشخصيات عامة تدعو، كإمكانية منطقية، إلى وضع قيود وضوابط معينة فيما يتعلق بتطبيق حق العودة باعتبار ذلك تنازلاً ضرورياً في ضوء الوضع الصعب الذي يواجهه الفلسطينيون في نضالهم الشامل من أجل استعادة حقوقهم. مثل هذا الموقف عبّر عنه، على سبيل المثال، زياد أبو زياد والصحافي غازي الخليلي وتوفيق أبو بكر وفيصل أبو خضرا وأشرف العجرمي، مدير دائرة الشؤون الإسرائيلية في وزارة الإعلام الفلسطينية. لكن هذه الأصوات القليلة هي الاستثناء أو المغرّدة خارج السرب، كما أن أصحابها يمثلون أنفسهم فقط. فالموقف الوطني الفلسطيني لا يتقبل مثل هذه المواقف والآراء، حيث كان هذا الموقف ولا يزال يعبر عن الانسجام والإجماع الواضح في الساحة الفلسطينية.

معهد دراسة الإعلام في الشرق الأوسط، وهو معهد مستقل مقره في واشنطن أخذ على عاتقه منذ ست سنوات متابعة طرح مسألة حق العودة (إضافة إلى مسائل أخرى عديدة) في وسائل الإعلام العربية، أجمل الموقف الفلسطيني في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠١، على النحو التالي:

«خلافاً للرأي السائد في إسرائيل خلال السنوات الأخيرة، فإن المطلب الفلسطيني بتجسيد حق العودة هو مطلب حقيقي وليس فقط لأغراض داخلية أو تفاوضية. فتصريحات كبار المسؤولين الفلسطينيين التي تؤكد الاستعداد للتوصل إلى تسوية جوهرية في قضية اللاجئين تعتبر نادرة جداً. ومن هنا فإن الاستناد إلى هذه التصريحات في بلورة التقدير المستقبلي وسط التغاضي عن توريث نموذج عودة اللاجئين بصورة دائمة للجمهور الفلسطيني إنما هو استناد مغلوط».

باستطاعتنا، ونحن نستعرض هنا تاريخ تطور الموقف الوطني الفلسطيني على مدى الأربعين عاماً المنصرمة، أن نستنتج أكثر من ذلك.. فرغم التغيرات الدراماتيكية التي طرأت بمرور السنوات على الموقف الفلسطيني في الكثير من المسائل الأساسية، ابتداء من مسألة أهداف النضال، مروراً بمسألة وسائل النضال والنظرة ليهود إسرائيل وانتهاء بمسألة النظرة لدولة إسرائيل ككيان سياسي، إلاّ أن المطالبة بالاعتراف بحق عودة اللاجئين ما زال موحداً وثابتاً تماماً. لقد رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية على اختلاف فصائلها العلمانية والدينية، وسائر نشطائها والناطقين باسمها وأعضاء المجلس الوطني وممثلو السلطة الفلسطينية والمثقفون وعامة الشعب، وبطبيعة الحال المتحدثون باسم اللاجئين أنفسهم، جميع هؤلاء رفضوا منذ العام ١٩٤٨، (ثم وبصورة منظمة وموحدة منذ العام ١٩٦٤) بشكل حازم وواضح كافة الصيغ والمبادرات الرامية إلى إقصاء حق العودة وتطبيقه عن مكانتهما المركزية في قائمة المطالب الفلسطينية وفي النموذج الوطني الفلسطيني. ويقضي الموقف الوطني الفلسطيني اليوم بأنه لن تكون هناك مصالحة أو سلام دون الإقرار بحق العودة وإتاحة المجال أمام تطبيقه.

فما الذي يعنيه الأمر بالنسبة لمواطني دولة إسرائيل؟

المعنى المباشر والأساسي هو أن ادعاء متحدثي معسكر السلام في إسرائيل بشأن وجود إمكانية لتحقيق المصالحة والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين على قاعدة الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وسط شطب موضوع العودة»، إنما هو ادعاء كاذب ومخادع بشكل سافر. فهذا الخيار لا وجود له، ولن يكون متاحاً أيضاً في أي مستقبل منظور. فما الذي يبقى إذن في اطار الممكن؟

باستطاعتنا، بمقدار ما يتيحه لنا العقل والخيال، رسم أو تصور ثلاثة خيارات: الخيار الأول، يستند إلى تسوية انتقالية تقوم على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وقيام دولة فلسطينية إلى جانبها دون إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. وهذا لن يكون «مصالحة» أو «سلام» وإنما خطوة صحيحة ومبررة لإنهاء الاحتلال البغيض، والتي يمكن لها أن تؤدي على المدى القصير وربما المتوسط إلى الحد بصورة ملموسة من وتيرة الاحتكاك والعنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعزيز السيادة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وتحسين ظروف المعيشة في هذه المناطق. من المحتمل أن تسود «هدنة» معينة بين الجانبين لكن الصراع التاريخي لن ينتهي.

فدولة إسرائيل ويهود إسرائيل لن يحصلوا من الشعب الفلسطيني والشعوب العربية لا على اعتذار ولا على شرعية. وإذا لم تبدأ، بعد

الانسحاب (الإسرائيلي) مفاوضات متممة لحل مشكلة اللاجئين، فإن من المرجح تجدد النضال الفلسطيني ضد إسرائيل بوسائل وأشكال يصعب اليوم التكهّن بطابعها. ومن هنا سيتحول الصراع إلى صراع مزمن.

الخيار الثاني، يختلف كليا، ويقوم على التغيير والمصالحة والسلام المستندان إلى وجود دولتين، دولة فلسطين وإلى جانبها دولة إسرائيل جديدة. هذا الخيار يمكن أن يتحقق فقط بعد عملية تغيير طويلة وعميقة في الوعي لدى الرأي العام اليهودي في إسرائيل والتي ستتمخض عن نتيجتين: الإقرار باستحالة تأمين سلامة الشعب اليهودي الإسرائيلي عن طريق تكريس إبعاد أبناء البلاد الفلسطينيين إلى الأبد عن وطنهم، والتخلي بوعي وإرادة عن مبدأ الفصل بين اليهود وغير اليهود كنهج حياة في الوطن المشترك.

كذلك لا بد من حدوث تغيير في وعي قسم من اللاجئين الفلسطينيين، من فهم العودة كإحياء لماضي العيش في «فلسطين عربية» إلى فهم للعودة كخطوة دراماتيكية، لكن مركبة، غايتها إعادة بناء الحياة الفردية والجماعية بصورة مشرّفة في بلد ودولة مأهولان بكثافة باليهود والعرب الذين يعيشون جنباً إلى جنب.

وفي نطاق هذا الخيار ستقر إسرائيل بحق العودة وتتيح تجسيده كجزء من عملية تغيير ذاتي وقرار استراتيجي بإقامة سلام يرتكز إلى المساواة بين الشعبين.

إن تحقق مثل هذا الخيار من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في الطابع الديمغرافي لإسرائيل يصعب التكهن بحجمه، لكن من الواضح أنه سيحول إسرائيل إلى دولة مختلطة يشكل اليهود والفلسطينيون فيها أكبر مجموعتين قوميتين. وسيترتب على مثل هذا التغيير الديمغرافي تغييرات دستورية وقانونية جوهرها إلغاء كل أشكال التمييز والتفضيل على أساس قومي، وتحويل الدولة إلى دولة تعود حقاً وحقيقة إلى جميع مواطنيها، وتصون حقوقهم الفردية والجماعية. وليس من المستبعد أبداً أن يتمكن عدد كبير من المستوطنين اليهود، أولئك الذين يبدون استعدادهم اليوم للعيش بسلام واحترام مع جيرانهم، من مواصلة العيش في مناطق دولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل الجديدة. ومثل هذا الأمر لن يكون فيه أي ضرر، بل على العكس..

الخيار الثالث، ويقوم هو الآخر على تحقق مصالحة وسلام حقيقيين. هذا الخيار يبدو اليوم مستبعداً أكثر من سابقيه، ومؤدّاه: توحيد متفق عليه للبلاد بأكملها في اطار كيان سياسي ديمقراطي علماني واحد (يمكن تسميته «يشفئيل»!) ثنائي القومية ومتعدد الثقافات، على أن يتحقق في اطار تطبيق حق العودة لليهود والعرب في كل مكان لا ينتقص فيه أي طرف من حقوق الطرف الآخر. وستكون مثل هذه الدولة كبيرة نسبياً بحيث يصل تعداد سكانها إلى حوالي ١٥ مليون نسمة يهوداً وعرباً وأبناء جاليات وأقليات صغيرة أخرى. قيام مثل هذه الدولة، الذي يبدو اليوم خيالياً تماماً، ليس بالضرورة أن يتم على هذا النحو. فالبلاد موحدة كلها منذ ٣٧ عاماً تحت سلطة واحدة، وهي السلطة الإسرائيلية، حيث يعيش فيها اليهود والعرب، بإرادتهم أو دون إرادتهم، جنباً إلى جنب. التغيير الأساسي الذي سينجم عن تحقق الخيار الثالث سيتم بطبيعة الحال في مبادئ تنظيم الحياة، من نظام مؤسس على التمييز القومي داخل حدود الهدنة من العام ١٩٤٩، ويطبق نظام فصل عنصري (أبارتهايد) وحشي مدمر في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى نظام يقوم على الاتفاق والتفاهم المتبادلين، نظام يصوغ ملامحه ممثلو الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وتكون أسسه الضرورية: المساواة في الحقوق الفردية والجماعية، والشراكة في السلطة، والتمسك بالتسامح والسلام.

هذه الخيارات الثلاثة لا ينفي أحدها الآخر. فلا حاجة لأن يكون المرء صاحب خيال جامح كي يتصور سيرورة تاريخية متعددة المراحل، سيرورة صعبة وشاقة لكن واعية وذكية تقودنا من الخيار الأول مروراً بالخيار الثاني وصولاً إلى الثالث. إلى ذلك فإن القفزات ليست مستحيلة، وقد سبق وشاهدنا ذلك في بقاع أخرى من العالم، كجنوب إفريقيا على سبيل المثال.

إن بلادنا تنحدر اليوم بسرعة إلى مهاوي الكراهية الشديدة ودوامات العنف بوتائر لم نشهد لها مثيلاً في سنوات سابقة. من هنا فإن تحدي المصالحة بين الشعبين وإحلال السلام باتا ملحين اليوم أكثر من أي وقت مضى. لقد حان الوقت للكف عن التظاهر والمكابرة. وفي اعتقادي فإن الخيارات الثلاثة الآنفة هي الخيارات التي ينبغي مناقشتها بوضوح واستقامة وجديّة. فذلك هو المتاح والممكن، وقد آن الأوان للاختيار والحسم.

«مترجم عن العبرية»